المملكة المغربية

Royaume du Maroc

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts

المغرب الاخضر
LE MAROC VERT

مخطط المغرب الأخضر
والإصلاحات والتدابير المتخذة لتعبئة العقار الفلاحي
كرافعة لتنمية القطاع الفلاحي

بركان، 1 نوفمبر 2019

الخطاب السامي لجلالة الملك نصره الله

بتاريخ 12 أكتوبر 2018، أمام أعضاء مجلسي البرلمان، مناسبة جديدة للتأكيد على:

- أهمية العقار الفلاحي وتعبئته والولوج إليه وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية.
- وضرورة تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لجعلها تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

العقار في صلب اهتمامات مخطط المغرب الاخضر

وفي هذا السياق، همت أهم التدخلات لتعبئة العقار الفلاحي المجالات التالية:

1. استصلاح الاراضي الفلاحية
2. تعبئة أراضي الدولة لتحفيز الاستثمار
3. التسوية القانونية لأراضي الاصلاح الزراعي
4. تمليك الأراضي الفلاحية
5. حماية الاراضي الفلاحية من الزحف العمراني

اما في الجانب القانوني فقد تم اصدار اكثر من 3000 نص موزعة كالتالي:

- **2 قوانين**
- **215 مرسوم**
- **2950 قرار**

1 استصلاح الاراضي الفلاحية : مشاريع ضم الاراضي كآلية لتحسين العقار والرفع من إنتاجيته

الوضعية في الفترة الممتدة بين 2008 و2018

مشاريع الضم المصادق عليها	مشاريع الضم في طور الإنجاز
83 558 هكتار	62 600 هكتار

الأهداف المتوخات

- تجميع القطع الفلاحية المتباعدة من أجل الاستعمال الأفضل لعوامل الإنتاج
- فك العزلة عن القطع الفلاحية عبر إنشاء شبكة من المسالك الطرقية
- تأمين العقار من خلال التحفيظ المجاني للأراضي المعنية
- الولوج إلى القروض والاعانات المالية للدولة

إلا أن مشاريع ضم الاراضي تعتريها عدة صعوبات من بينها :

- طول المسطرة وتعدد المتدخلين
- غياب المالكين خلال إنجاز البحوث الميدانية (القانونية والاقتصادية والاجتماعية)
- وجود نزاعات بين المالكين للاراضي المعنية.

2 تعبئة أراضي الدولة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

نتائج جد مشجعة لعملية الشراكة

المساحة المعبأة (هكتار) :	135 494
أراضي الملك الخاص للدولة	110 018
أراضي الجموع	24 870
أراضي الأحباس	606
عدد المشاريع :	1 632
الاستثمار (مليار درهم) :	25,7
فرص الشغل :	72 000

ساهمت عملية الشراكة بشكل ملموس في عصرنة القطاع الفلاحي وتطوير سلاسل الإنتاج الرئيسية لمخطط المغرب الأخضر عبر:

- صيانة واستغلال أحسن للرصيد العقاري المتوفر وخلق قيمة مضافة عالية
- جذب استثمار خاص لفائدة القطاع الفلاحي
- الحفاظ على اليد العاملة المرتبطة بالعقارات وخلق فرص جديدة للشغل بالعالم القروي
- المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة بالنسبة لعدة سلاسل إنتاجية كالحوامض والزيتون والكروم والأشجار المثمرة
- إرساء عدة مشاريع للتجميع الفلاحي حول الأراضي موضوع الشراكة

2 تعبئة أراضي الدولة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الاطار القانوني والحكامة

أراضي الملك الخاص للدولة

- دورية السيد الوزير الأول رقم 02/2007 المتعلقة بكيفية كراء الأراضي الفلاحية.
- اللجنة بين الوزارية المختصة (وكالة التنمية الفلاحية ومديرية أملاك الدولة).

أراضي الجموع

- الاتفاق الإطار بين وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية بتاريخ 19 ماي 2010 بشأن تعبئة الأراضي الجماعية لتنفيذ مشاريع مخطط المغرب الأخضر.
- اتفاقية 21 مارس 2014 بين وكالة التنمية الفلاحية ومديرية الشؤون القروية.
- اللجنة بين الوزارية المختص (وكالة التنمية الفلاحية ومديرية الشؤون القروية).

أراضي الأحباس

- الظهير الشريف رقم 1.09.236 بتاريخ 23 فبراير 2010 المتعلق بمدونة الأوقاف، ولا سيما المادة 98 منه ؛
- قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 365.13 بتاريخ 8 أبريل 2013 بخصوص الأكرية المتعلقة بالأراضي الفلاحية الحبسية.
- نظام طلبات العروض الخاص بهذه العملية.
- اللجنة المشتركة (وكالة التنمية الفلاحية و مديرية الاحباس).

الحصيلة

المساحة المعبأة (هكتار)	110 018
عدد المشاريع	1 536
الاستثمار (مليار درهم)	22,38
فرص الشغل	61 120

المساحة المعبأة (هكتار)	24 870
عدد المشاريع	82
الاستثمار (مليار درهم)	3,12
فرص الشغل	10 380

المساحة المعبأة (هكتار)	606
عدد المشاريع	14
الاستثمار (مليار درهم)	0,2
فرص الشغل	328

3 تسوية الوضعية القانونية لقطاع الإصلاح الزراعي

معطيات حول قطاع الإصلاح الزراعي وأهدافه

منذ انطلاقتها تم توزيع **303.000 هكتار** من أراضي ملك الدولة الخاص على **20.805 من صغار الفلاحين** والعمال الزراعيين منظمين في **671 تعاونية،** وذلك **لتحفيز الاستثمار والرفع من الدخل الفلاحي** لتحسين ظروف عيش هذه الفئات.

وقد تمت تصفية **50%** من هذه المساحة **بتسليم 11.000** شهادة رفع اليد:

- قبل 2008 : 1600 شهادة رفع اليد للمستفيدين.
- بين 2008-2019 : 9400 شهادة رفع اليد للمستفيدين.

اهم الاكراهات

- وجود عدة شروط والتزامات ملقاة على عاتق المستفيدين منها :
  - استغلال القطعة بصفة مباشرة دون اللجوء إلى الكراء أو الشراكة مع الغير،
  - الانخراط في التعاونية؛
  - القطعة غير قابلة للقسمة والتفويت ما عدا إذا كان ذلك لفائدة الدولة كما أنها غير قابلة للحجز؛
  - منح القطعة لوارث واحد في حالة وفاة المستفيد الاصلي.
- تعدد الجهات المتدخلة (لجن اقليمية، مصالح وزارات الفلاحة والداخلية والمالية والامانة العامة للحكومة والمحافظة العقارية).

4 تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري

تفعيلا للرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للعقار المنعقدة في دجنبر 2015، قامت وزارة الفلاحة بإعداد وإصدار المرسوم رقم 2.16.135 بتاريخ 20 أبريل 2016 يقضي بإعفاء الأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري من واجبيات التحفيظ العقاري، وذلك بهدف تسريع عملية التمليك لفائدة ذوي الحقوق.

376.000 هكتار كليا أو جزئيا بدوائر الري ؛

- تجزئة 41350 هكتارا لتصل المساحة الإجمالية إلى ما مجموعه 80038 هكتارا؛
- 8158 رسم عقاري لذوي الحقوق في طور الإعداد

الانتظارات من عملية تمليك الأراضي الجماعية

- تشجيع الاستثمارات لاسيما عبر الولوج إلى القروض البنكية وإعانات الدولة.
- التخفيف من النزاعات الاجتماعية كالحد من مشاكل الحدود، والنزاع بين الورثة؛
- المساهمة في تحسين دخل صغار الفلاحين والحد من الهجرة نحو المدن.

وضعية تمليك الأراضي الجماعية المتواجدة داخل دوائر الري

مناطق الري	المساحة	العمليات المنجزة			
		تجزئة الاراضي (هكتار)		منح الاراضي لذوي الحقوق (هكتار)	
		وضعية 2008	وضعية 2019	*وضعية 2008*	وضعية 2019
الغرب	124 326	*23 450*	*50210*	*4 223*	10 928
الحوز	172 880	*1 330*	7 547	-	93
اللكوس	10 034	*6 843*	6 843	-	2533
سبو المتوسط	1 514	*1 605*	1 605	-	-
سوس ماسة	57 130	*2 319*	12909	-	-
تادلة	10 522	*924*	924	-	342
المجموع	**376 407**	***44 492***	**80038**	***4 223***	**13896**

حماية الأراضي الفلاحية من ظاهرة الزحف العمراني

المساحة الصالحة للزراعة: 8,9 مليون هكتار منها 1,6 مليون هكتار مسقية أي ما يمثل 18 %.

دراسة 2014/2013 :

ضياع ما يناهز 28.000 هكتار من الأراضي الفلاحية المسقية، أي ما يعادل مساحة الدائرة السقوية للوكوس

في حالة عدم اتخاذ أي إجراء مستعجل، سيسجل ضياع ما يفوق 79 الف هكتار من الأراضي الفلاحية خلال 2030.

تزايد ضغط الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية

محدودية الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية

مكناس في 1990

مكناس في 2018

حماية الأراضي الفلاحية من ظاهرة الزحف العمراني

مثال تطور مساحة الأراضي الفلاحية المبنية بالغرب ما بين 1990 و2000 و 2011 وتوقعات 2030

1990

2000

2011

2030

3000 هكتارمبنية

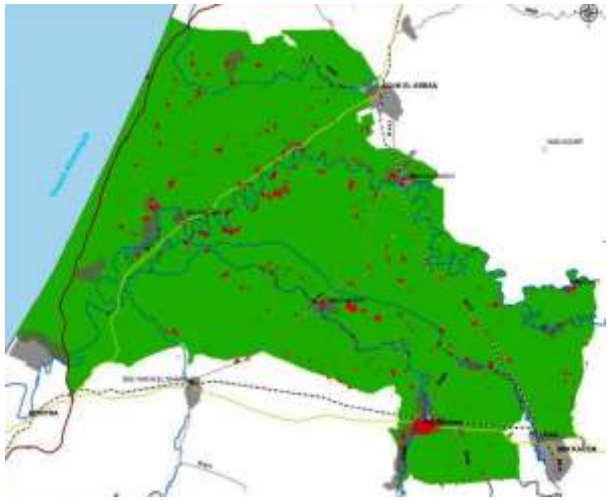

6000 هكتارمبنية

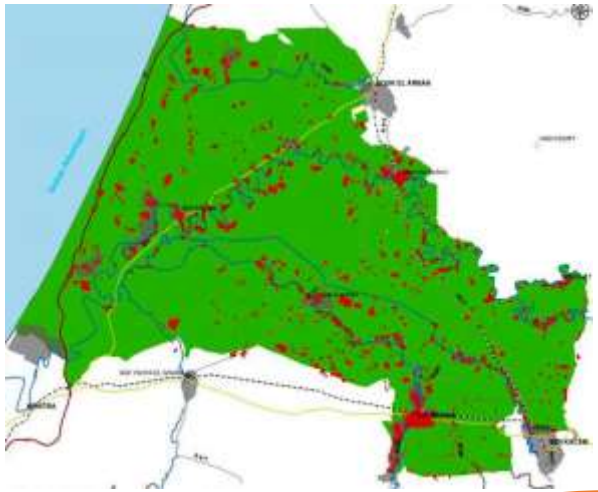

12000 هكتارمبنية

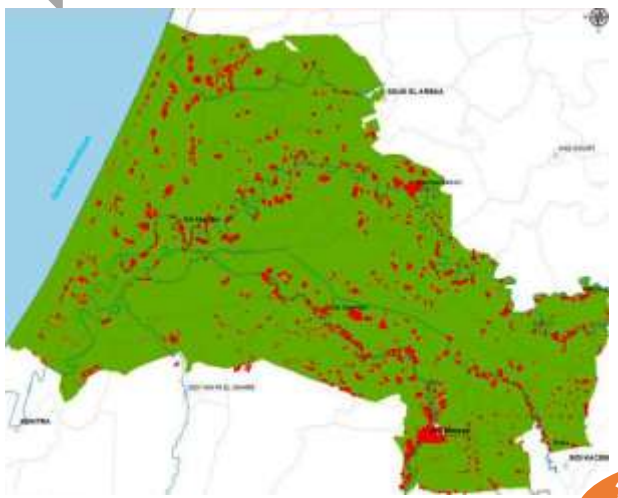

18000هكتار مهددة بالزحف العمراني

حماية الأراضي الفلاحية من ظاهرة الزحف العمراني

الاجراءات المتخذة

- حث المصالح الجهوية والاقليمية للوزارة على اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحفاظ على الاراضي الفلاحية ولاسيما ذات الجودة العالية من ظاهرة الزحف العمراني
- إحداث لجان اليقظة على المستوى جميع الجهات
- تحسيس القطاعات الوزارية الاخرى المعنية بأهمية الحفاظ على هذه الاراضي كخزان استراتيجي لتحقيق الامن الغذائي للساكنة الحالية والاجيال المستقبلية.

الحلول المقترحة للتوفيق بين حاجيات التعمير والحفاظ على الأراضي الفلاحية

- تشجيع البناء العمودي والبناء في الاراضي ذات الجودة الفلاحية الضعيفة أو المنعدمة (terrains accidentés et terrains à faible potentiel agricole) في إطار وثائق التخطيط العمراني (مخططات توجيه التهيئة العمرانية، تصاميم التهيئة ومخططات الكتل العمرانية)؛
- إنجاز خرائط جهوية لتحديد الأراضي التي لا يمكن تغيير صبغتها الفلاحية والتي يجب الحفاظ عليها كأداة لتدبير وتوجيه التوسع العمراني
- دعم الترسانة القانونية لحماية الأراضي الفلاحية.
- **دعم التنسيق والتشاور بين مختلف المتدخلين في القطاع، ولاسيما المؤسسات، وهنا يبرز الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين في هذا المجال.**

وشكرا على حسن انتباهكم